

Distr.: General  
13 March 2012  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة السابعة والستون

الجمعية العامة  
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

البند ٥ من جدول الأعمال  
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية  
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١١ آذار/مارس ٢٠١٢ موجهتان إلى الأمين العام  
ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

لا أجد مفراً من توجيه انتباهكم العاجل إلى تصعيد العنف الفتاك والإرهاب اللذين ترتكبهما حالياً إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني، وبخاصة في قطاع غزة في الأيام الأخيرة. فالسلطة القائمة بالاحتلال، في انتهاك حسيماً منها لأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، أخذت تنفذ مجموعة من الضربات العسكرية، التي شملت أعمال قتل خارج نطاق القضاء وهجمات عسكرية، على المدنيين والمناطق المدنية مما أدى في الأيام القليلة الماضية إلى استشهاد ١٨ فلسطينياً على الأقل، منهم صبي في الثانية عشرة من عمره، وجرح عشرات المدنيين الآخرين الذين لا تزال حالة الكثيرين منهم خطيرة، ومن بينهم نساء وأطفال.

إن الوضع البالغ المشاشة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، يزداد سوءاً وينذر بمزيد من تزعزع الاستقرار نتيجة لهذا العدوان من جانب إسرائيل وأعمالها غير القانونية المتواصلة ضد السكان المدنيين الفلسطينيين. إننا ندعو المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، إلى أن يتمسك بالتزاماته بموجب الميثاق والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، فيما يتصل بحقوق وحماية المدنيين أثناء النزاع المسلح، بما في ذلك الاحتلال الأجنبي. ولا يصح أن يظل الشعب الفلسطيني الاستثناء من هذه المسؤولية التي توجب حماية المدنيين من جرائم الحرب والأعمال الوحشية التي من هذا القبيل.



وقد شملت أحدث الهجمات الإسرائيلية ضد قطاع غزة قيام إسرائيل بعملية قتل خارج نطاق القضاء، أي عمليتي اغتيال موجهتين، لرجلين فلسطينيين، هما زهير القيسي ومحمود حني يوم الجمعة الموافق ٩ آذار/مارس، في ضربة جوية عسكرية لسيارة كانا يستقلانها في قطاع غزة. وقد أعقبت قوات الاحتلال الإسرائيلية هذا الاغتيال المتعمد لهذين الرجلين بمجموعة من الضربات الجوية ضد مناطق أخرى في قطاع غزة طيلة يوم السبت، ١٠ آذار/مارس، شملت شن طائرات حربية ضربات صاروخية على بيت لاهيا ودير البلح وحي الشجاعية بقطاع غزة. وراح ضحية هذه الهجمات ١٠ فلسطينيين آخرين، ذكرت التقارير أن القذائف التي أصابتهم قد مزقت أجسادهم إربا إربا. وأدت هذه الهجمات الوحشية للسلطة القائمة بالاحتلال أيضا إلى جرح ما لا يقل عن ٢١ فلسطينيا آخرين، منهم عدة أطفال ونساء فلسطينيين، ولا يزال ثلاثة ضحايا في حالة حرجة.

وقد واصلت إسرائيل اليوم، ١١ آذار/مارس، شن مزيد من الهجمات على قطاع غزة منذ فجر وطيلة اليوم، موقعة المزيد من الشهداء والدمار والخوف والصدمات النفسية بين السكان المدنيين الفلسطينيين. وتعمدت شن هجمات جوية بهدف ارتكاب أعمال قتل خارج نطاق القضاء لمزيد من الفلسطينيين. وأدت ضربة جوية استهدفت دراجة نارية كانت تسير بالقرب من مدرسة رابعة العدوية في رفح بجنوب غزة إلى استشهاد مهدي أبو شويش.

ونفذت هذه العملية الخبيثة ذاتها طائرة إسرائيلية بلا طيار، هاجمت أيضا دراجة نارية بالقرب من خان يونس، مما أدى إلى استشهاد فلسطينيين آخرين هما حسين برهام البريم ومنصور كمال أبو نصيرة. وفي هجوم آخر أيضا، قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلية مخيم جباليا للاجئين في شمال غزة، مما أدى إلى استشهاد صبي صغير، هو أيوب عسيلة، البالغ من العمر ١٢ سنة، وجرح ابن عمه البالغ من العمر ٧ سنوات. كما قامت الطائرات الحربية الإسرائيلية، في عملية يبدو واضحا أنها عملية قتل أخرى خارج نطاق القضاء، بقصف منطقة في حي الزيتون بقطاع غزة، مما أدى إلى استشهاد أحمد ديب سالم، البالغ من العمر ٢٤ سنة. كما استشهاد مزارع في مدينة غزة، هو عادل الإسي، بصاروخ إسرائيلي أطلق عليه من طائرة حربية وهو يحرس أرضه الزراعية.

لا بد من تحميل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مسؤولية هذه الجرائم العدوانية ضد الشعب الفلسطيني. ولا بد أن يتخذ المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، إجراءات فورية لوقف هذا التصعيد للعنف فورا ومطالبة إسرائيل بأن تنقيد بالتزاماتها القانونية بموجب الميثاق وبوصفها سلطة قائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. ولا يصح أن يطبق القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، تطبيقا انتقائيا

عندما يتصل الأمر بالشعب الفلسطيني، الذي لا يزال يعاني دون وجه حق تحت نير احتلال إسرائيلي عسكري يناهز الآن عامه الخامس والأربعين. ولا بد من منح الشعب الفلسطيني نفس الحقوق وأشكال الحماية التي يضمنها القانون الدولي شأنه في ذلك شأن كل الشعوب الأخرى، كما أن على المجتمع الدولي، بما في ذلك الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة، واجب ضمان احترام أحكام القانون الإنساني الدولي التي تحمي حقوق وسلامة ورفاه شعب يعيش تحت الاحتلال الأجنبي. وإذا ما سُمح لإسرائيل بأن تواصل انتهاك القانون بشكل سافر ومتعمد دون مساءلة، فلن يؤدي ذلك إلا إلى ضمان تعزيز إفلاتها من العقاب وإلى مزيد من التصعيد لجرائمها ضد الشعب الفلسطيني، بما ينطوي عليه ذلك من عواقب بعيدة المدى بالنسبة لمستقبل شعبنا وفرص تحقيق السلام والاستقرار. ولهذا فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى أن يتصرف بشكل عاجل لمعالجة تلك الأزمة.

وتأتي هذه الرسالة متابعاً لرسائلنا السابقة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي بلغ عددها ٤١٩ رسالة منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢ (A/ES-10/547-S/2012/116) سجلاً أساسياً للجرائم التي ما برحت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني، وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة